ظلت أسعار النفط مرتفعة فوق حاجز الـ 100 دولار

«الشال»: 20 مليار دينار إيرادات نفطية حتى نهاية نوفمبر

■ إجمالي الإيرادات للسنة المالية الحالية سوف تبلغ نحو 31 مليار دينار

قال تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي: بانتهاء شهر يناير 2013، انقضت عشرة شهور من السنة المالية الحالية 2012/2013، وظلت اسعار النفط مرتفعة، وفوق حاجز الـ 100 دولار أمريكي للبرميل، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر يناير 2013، نحو 107.8 دولارات أمريكية، بارتفاع بلغ نحو 2 دولار أمريكي للبرميل، عن معدل شهر ديسمبر 2012، والبالغ نحو 105.8 دولارات أمريكية للبرميل. ومع هذا الشهر، بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، للشهور العشرة الأولى من السنة المالية الحالية 2012/2013 –من ابريل 2012 إلى يناير –2013، نحو 106.1 دولارات أمريكية، بزيادة بلغت نحو 41.1 دولاراً أمريكيا للبرميل، أي بما نسبته 63.2 في المئة عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية، والبالغ 65 دولاراً أمريكيا للبرميل، ولازال معدل ما مضى من السنة المالية الحالية اقل بنحو 3.8– دولارات أمريكية عن معدل السنة المالية الفائتة البالغ نحو 109.9 دولارات أمريكية للبرميل.

ارتفاع ايرادات النفط بنحو 18.2 مليار دينار

واضاف التقرير وطبقاً للارقام المنشورة في تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة –نوفمبر –2012 الصادر عن وزارة المالية، حققت الكويت إيرادات نفطية فعلية، حتى نهاية شهر نوفمبر الفائت 8– شهور–، بما قيمته 20.4629 مليار دينار، ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية، خلال شهري ديسمبر 2012 ويناير 2013، بما قيمته 5.1 مليارات دينار، وعليه، سترتفع الإيرادات النفطية المتوقعة، خلال الفترة 10– شهور–، إلى نحو 25.6 مليار دينار، وربما أكثر، إذا اخذنا بالاعتبار بيع المكررات، أي اعلى بما نسبته 100 في المئة عن قيمة الإيرادات النفطية المقدرة في الموازنة، للسنة المالية الحالية.

■ يفترض تحقيق إيرادات قيمتها 5.1 مليارات دينار خلال شهري ديسمبر 2012 ويناير 2013

بكاملها، والبالغة نحو 12.7682 مليار دينار.

وتابع وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما، فإن قيمة الإيرادات النفطية المتوقعة، للسنة المالية الحالية، مجملها، سوف تبلغ نحو 31 مليار دينار، وهي قيمة أعلى بنحو 18.2 مليار دينار، عن تلك المقدرة في الموازنة. ومع إضافة نحو 1.2 مليار دينار، إيرادات غير نفطية، فإن جملة إيرادات الموازنة الافتراضية، للسنة المالية الحالية، ستبلغ نحو 32.2 مليار دينار، مقارنة باعتمادات المصروفات فيها، والبالغة نحو 21.240 مليار دينار، أي إن النتيجة ستكون تحقيق فائض افتراضي، في الموازنة، يقارب 11 مليار دينار، للسنة المالية الرابعة عشرة على التوالي.

هبوط الكويت إلى 1.9 في المئة و3.3 في المئة لعامي 2013 و2014 على التوالي

«صندوق النقد»: انخفاض معدلات النمو لدول مجلس التعاون إلى 3.7 في المئة

صندوق النقد الدولي

اشار الشال في تقرير لصندوق النقد الدولي حول الأداء المحتمل للاقتصاد العالمي، ذكرنا بعض ارقامه في فقرة أخرى من تقريرنا الحالي، يذكر الصندوق بأن هبوطا متوقعا في معدل نمو اقتصاد منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا سوف يحدث في المستقبل، سببه الرئيس هبوط معدلات النمو لدول النفط، ضمن هذه المجموعة، بسبب توقعات بضعف سوق النفط.

وفي تقديرات سابقة للصندوق عن المنطقة –اكتوبر –2012، تهبط معدلات النمو لدول مجلس التعاون الخليجي، مجتمعة، من نحو 7.5 في المئة لعام 2011 و5.5 في المئة لعام 2012، إلى 3.7 في المئة لعام 2013 و3.7 في المئة لعام 2014، وتهبط، والسبب هو الضعف المحتمل لسوق النفط.

وأوضح ان هناك ثلاث عوامل تؤثر في اداء سوق النفط، الأول هو العامل السياسي أو أحداث الربيع العربي وأزمة الغرب مع إيران وتأثيرهما، موجبا، وهما، وليس الاقتصاد، كانا السبب الرئيس في علاوة المخاطر الحالية التي رفعت أسعار النفط، وإنتاجه، للكويت، في السنتين الأخيرتين.

والعامل السياسي لا تمكن المراهنة عليه، فهو لا يدوم، حتى إن طال امده، ومخاطره تكمن في احتمال اجتناب آثاره من خلال الإحلال، كما حدث مع نفوط بحر الشمال، في ثمانينات القرن الفائت. أما العامل الثاني، فهو اقتصادي وتأثيره على أطول من القصير، سالب، والواضح، من تنبؤات النمو للاقتصاد العالمي، أن زخم النمو حتى عام 2008 لن يتكرر، فكل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الوحدة الأوروبية سوف تتعايش مع معدلات نمو اقل.

والأهم، هو أن آسيا المنطوقة سوف تفقد هامشاً من معدلات نموها، فمن المحتمل أن تفقد الصين نحو 2 في المئة، سنوياً، وربما أكثر، من معدلات نمو اعتادتها خلال عشرين سنة سبقت الأزمة، ومثلها الهند والبرازيل وغيرهما من نمور آسيا.

■ هبوط في معدل نمو اقتصاد منطقة الشرق الأوسط بسبب توقعات بضعف سوق النفط

وبين التقرير ما يفترض أن يأخذ حقه من الدراسة، هو ثالث تلك العوامل، وهو التهديد الجديد لإمدادات الطاقة من الغاز الصخري، فعند مستوى اسعار لبرميل النفط بحدود 70 دولاراً أمريكياً، يبدو أن مصادره كبيرة، وقد تتحول الولايات المتحدة الأمريكية إلى أكبر منتج لما يقابله من براميل النفط، بحلول عام 2020، وقد يحول أمريكا الشمالية إلى صافي مصدر للطاقة بحلول ثلاثينات القرن الحالي.

والمهم انه قد يتوافر في أي مكان آخر، مثل أستراليا، كما نشر، حالياً، أو حتى الصين والهند، وقد تتطور تقنيات استخلاصه وتصبح ارخص، وقد تتطور تقنيات استخدامه وتؤدي إلى خفض جاذبية نفوط الشرق الأوسط.

وفي الدول الحريصة على البقاء والنماء ما بعد عمر إداراتها، تتسابق مؤسساتها على دراسة تأثيرات مثل هذه التطورات على استقرارها ونموها، وفي الكويت يتسابق السياسيون على توريط الدولة المسكينة بما ليس لها قدرة على مواجهته بالحديث عن الإعفاء من الالتزامات أو القروض وعن مزيد من المنح والكوادر، من دون إنتاج يذكر.

وفي تقرير سابق لصندوق النقد الدولي، بنيت فرضياته على توقعات الأداء المحتمل الضعيف لسوق النفط، ذكر بأن الكويت قد تصل نقطة تعادل مصروفات وإيرادات الموازنة العامة، بحلول عام 2017، ولا يهم إن حدث ذلك سنتين قبل أو سنتين بعد، بينما لم يناقش سياسيونا حجم البطالة الشابة السافرة والمقنعة، حالياً، وحالتها بعد مرحلة تعادل الموازنة.

ربما يكون غياب العقل، حال تعرض الإنسان لأزمة على المستوى الشخصي، رحمة في بعض الأحوال، فهو يحتاج إلى إنكار وجودها لبعض الوقت، ولكن غيابه، ومعه تغييب فهم الواقع على مستوى الإدارة العامة، كارثة، لا تدفع ثمنها تلك الإدارة أو جيلها، وإنما من لم يشارك في قرارها أو في اختيارها.

يرتفع إلى 2.2 في المئة خلال العام المقبل

نمو الاقتصادات المتقدمة بمعدل 1.4 في المئة في 2013

التحدي القادم هو نجاح دول النفط في إدارة شؤونها المالية مع توقعات ضعف سوق النفط

ذكر التقرير هبط صندوق النقد الدولي بتوقعاته لأداء الاقتصاد العالمي، في تقريره الصادر في 23 يناير 2013، إلى الأدنى، قليلاً، عن توقعات تقرير أكتوبر 2012، رغم إقراره بتحسن المؤشرات، معظمها. ففي الربع الثالث من العام الفائت ارتفع معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى نحو 3 في المئة، بدعم من الاقتصادات الناشئة، ومفاجأة ارتفاع معدلات النمو للاقتصاد الأمريكي أعلى من المتوقع واستقرار المعاملات المالية وانخفاض الهامش على السندات السيادية، في منطقة اليورو، وارتفاع أسعار الأصول الخطرة، وتحديداً الأسهم، وظلت تدفقات الأموال إلى الاقتصادات الناشئة قوية.

ويعزو التقرير استمرار التقديرات المتحفظة، رغم استقرار الأوضاع المالية، إلى استمرار مؤشرات ضعف الإنتاج الصناعي والتبادل التجاري، في الربع الرابع من عام 2012، وبهبوط طفيف للتوقعات بنمو بحدود 0.1– في المئة لعامي 2013 و2014، يتوقع ان يبلغ معدل النمو للاقتصاد العالمي لعام 2013 نحو 3.5 في المئة وفي عام 2014 نحو 4.1 في المئة، مقارنة بمعدل نمو بحدود 3.2 في المئة لعام 2012 و3.9 في المئة لعام 2011.

■ الصين تعود إلى معدلات النمو المرتفعة بمتوسط يبلغ نحو 8.2 في المئة للعام الحالي

وفي التفاصيل، يتوقع للاقتصادات المتقدمة أن تنمو بمعدل 1.4 في المئة في عام 2013، يرتفع إلى معدل 2.2 في المئة في عام 2014، ويظل افضل من معدل نموها البالغ 1.3 في المئة في عام 2012.

وضمنها يتوقع لاقتصادين رئيسين، في منطقة اليورو، أن يحققا نمواً سالباً في عام 2013، أي إيطاليا وبحدود 1– في المئة ثم إسبانيا بحدود 1.5– في المئة، وهما الاقتصادان، نفسهما، اللذان حققا نمواً سالباً في عام 2012، ولكن منطقة اليورو بحال افضل من عام 2012، ودولها، كلها، ستحقق نمواً موجباً في عام 2014.

واقال يتوقع لثاني اكبر اقتصادات العالم أو الصين أن تعود إلى معدلات نمو مرتفع، وإن ادنى من معدل العقدين الفائتين، فيقدر معدل نموها لعام 2013 بنحو 8.2 في المئة، يرتفع إلى معدل 8.5 في المئة في عام 2014، ارتفاعاً من معدل نمو بنحو 7.8 في المئة في عام 2012. ويتوقع، ايضاً، تحسن اداء الاقتصاد الهندي من مستوى نمو بحدود 4.5 في المئة في عام 2012، وهو مستوى متدن، إذا قورن بمعدل نمو عام 2011 البالغ 7.9 في المئة، ليبلغ نحو 5.9 في المئة في عام 2013، ويرتفع إلى 6.4 في المئة في عام 2014.

الصين تعود الى الارتفاع مرة اخرى

بينما يحقق شركاء الصين والهند في دول البريكس «BRICS» نموا عند حدود معدلات النمو المتوسط، 3.7 في المئة و3.8 في المئة لروسيا و3.5 في المئة و4 في المئة للبرازيل و2.8 في المئة و4.1 في المئة لجنوب أفريقيا، في سنتي 2013 و2014، على التوالي. ونظراً لتوقعات الصندوق بضعف سوق النفط العالمي، يخفض توقعات النمو لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من 5.2 في المئة في عام 2012 إلى 3.4 في المئة و3.8 في المئة، في عامي 2013 و2014، على التوالي.

ومن المتوقع أن يعدل الصندوق توقعات النمو إلى الأعلى، قليلاً، في تقرير أبريل القادم، فمنذ إعداد تقرير يناير –في وقت ما من الربع الرابع –2012، استمر تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية، وأهمها أوضاع أوروبا وأمريكا المالية، ويبقى مستوى المخاطر مرتفعاً، ومعها اتساع حالة عدم اليقين، والتحدي القادم هو نجاح دول النفط في إدارة شؤونها المالية مع توقعات ضعف سوق النفط، ومع التهديد الجديد الذي تمثله إمدادات الغاز الصخري.

هبوط مؤشر قيمة التداول

المؤشرات الرئيسية لسوق الكويت ارتفعت في يناير

■ «الخليجية للاستثمار البترولي» سجلت أعلى ارتفاع في قائمة الأسهم المرتفعة، بزيادة بلغت 75.9 في المئة

بين التقرير كان اداء سوق الكويت للاوراق المالية، خلال تعاملات شهر يناير 2013، مختلطا، مقارنة بشهر ديسمبر 2012، إذ ارتفعت المؤشرات الرئيسة، جميعها، بما فيها المؤشر العام، وهبوط مؤشر قيمة التداول اي سيولة السوق، واقفل مؤشر الشال عند نحو 454.5 نقطة، مرتفعا بنحو16.3 نقطة، اي ما نسبته 3.7 في المئة، مقارنة بإقفاله في نهاية العام الفائت عند نحو 438.2 نقطة. وسجل مؤشر الشال اعلى قراءة له، خلال تعاملات الشهر، عندما وصل إلى 455.8 نقطة، في يوم الاحد الموافق 27 يناير 2013، بينما سجل المؤشر ادنى مستوى له، عندما بلغ 443.1 نقطة، في يوم الأربعاء الموافق 02 يناير 2013.

من جهة اخرى، بلغت قيمة الأسهم المتداولة نحو 650.9 مليون دينار، اي ما يعادل 2309.5 مليون دولار امريكي، متراجعة بما قيمته 62.1 مليون دينار، اي بما نسبته 8.7 في المئة، عن مستوى الشهر الذي سبقه والبالغ 712.9 مليون دينار. ويذكر ان اعلى قيمة للأسهم المتداولة، في يوم واحد، قد تحققت عندما بلغت نحو 41.9 مليون دينار، بتاريخ 2013/01/09، في حين بلغت قيمة الأسهم المتداولة ادناها، بتاريخ 2013/01/02، عند 19.8 مليون دينار. وبلغ المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة نحو 30.9 مليون دينار «21 يوم تداول»، متراجعاً ما قيمته 1.4 مليون دينار، اي نحو 4.4 في المئة، عن مثيله لشهر ديسمبر 2012 والبالغ 32.4 مليون دينار «22 يوم تداول».

وارتفعت كمية الأسهم المتداولة، خلال الشهر، بنحو 1196.4 مليون سهم، وهو ارتفاع تعادل نسبته 17 في المئة، صعوداً إلى مستوى 8240.9 مليون سهم، مقارنة بشهر ديسمبر 2012، الذي سجل مستوى 7044.5 مليون سهم، وبلغ المعدل اليومي للاسهم المتداولة نحو 392.4 مليون سهم، مرتفعاً ما نسبته 22.6 في المئة عما كان عليه في شهر ديسمبر2012، كما شهد عدد الصفقات المبرمة ارتفاعاً بنحو 21.1 الف صفقة، وهو ارتفاع تقارب نسبته 18.2 في المئة، حين بلغ نحو 137.1 الف صفقة، بمعدل يومي بلغ 6.5 آلف صفقة، مقارنة بنحو 115.9 الف صفقة وبمعدل يومي بلغ نحو 5.3 آلاف صفقة، في شهر ديسمبر 2012، وذلك مؤشر إلى نزوع التعامل إلى الأسهم الصغيرة المضاربية.

وبلغ إجمالي القيمة الرأسمالية لـ 198 شركة بعد إلغاء إدراج بنك الخليج المتحد من السوق الرسمي خلال شهر يناير 2013، نحو 29.9 مليار دينار، وعند مقارنة قيمتها، ما بين نهاية يناير 2013 ونهاية ديسمبر 2012، لعدد 198 شركة مشتركة، نلاحظ ارتفاع إجمالي القيمة الرأسمالية بحدود 1078.9 مليون دينار، اي ما نسبته 3.7 في المئة، مقارنة بنحو 28.8 مليار دينار، في نهاية 2012/12/31. وبلغ عدد الشركات التي ارتفعت قيمتها الرأسمالية، خلال الشهر، 124 شركة من اصل 198 شركة، مقابل هبوط في القيمة لـ 37 شركة، في حين لم تتغير تلك القيمة لـ 37 شركة اخرى.

وسجلت الشركة الخليجية للاستثمار البترولي اعلى ارتفاع في قائمة الأسهم المرتفعة، بزيادة بلغت 75.9 في المئة، تلتها شركة المعدات القابضة بارتفاع نسبته 34.3 في المئة، ثم الشركة الكويتية للكيبل التلفزيوني بنسبة 34 في المئة، في حين حققت شركة رمال الكويت العقارية اعلى خسارة في قيمتها، ضمن قائمة الأسهم المنخفضة، بهبوط بلغت نسبته 19.2 في المئة، تلتها في التراجع الشركة العالمية للمدن بخسارة 14.1 في المئة من قيمتها، ثم مجموعة الأوراق المالية بنسبة 11.9 في المئة.

وتجدر الإشارة إلى ان القطاعات في السوق، جميعها، حققت ارتفاعاً في قيمتها باستثناء قطاع التامين، وحقق قطاع الخدمات الاستهلاكية اعلى ارتفاع، بلغت نسبته 8.9 في المئة، تلاه قطاع التكنولوجيا، بارتفاع نسبته 7.1 في المئة، وحقق قطاع النفط والغاز نسبة ارتفاع بلغت نحو 6.7 في المئة.

توزيع نسب تعاملات يناير